

## أسئلة

«إنها قصة سوربالية»، يقول وزير المال الأسبق جورج قرقم، إذ إن تجاهل وزارة المال والحكومة اللبنانية المخالفات الدستورية التي حصلت خلال الإنفاق في الأعوام السابقة من دون موازنات ومن دون اعتماد القاعدة الاثني عشرية يدفع قرقم إلى الاستغراب، لا بل إلى طرح سؤال: ألا يوجد من يرفض أو يسأل؟

## جورج قرقم

## جرى الاستغناء كلياً عن آليات مراقبة الإنفاق العام الهامشية أصلاً

حاورته رشاد أبو زكي



مرتفعة جداً حين أقرت الرسوم على البنزين. الأكيد هو وجود خيار ثالث، وهو النظر بجديّة في آلية خفض كلفة الدين العام الذي يحصل عبر إعادة النظر في سياسة الفوائد في البلد. فالיום أصبح مستوى الفوائد العالمي بين 0 و1,5 في المئة، وهنا نسأل: لماذا لم يحصل أي خفض جدي للفائدة في لبنان؟ إذ لا تزال المصارف تجني هوامش أرباح هائلة من الدين العام، وما زلنا في الحلقة المفرغة، بحيث لم يجرؤ أحد على كسرها.

**5** ما هي المقومات الداعمة لاستمرار هذا النهج، رغم تبعاته الاقتصادية التدميرية؟

إن همّ البنك المركزي هو تحقيق أرباح كبيرة للقطاع المصرفي، إذ هناك ظاهرة شاذة سائدة منذ عام 1992 حتى اليوم، وهي أنه مهما كان معدل النمو، نر أن الأرباح المصرفية ترتفع، وإن كان النمو سلبياً. وفي نظرة عامة، نجد أنه منذ 10 سنوات لم نتقدم خطوة واحدة في إدارة النظام النقدي. إن منطلق الـ«مونتني كارلو» يسيطر

إثراء، وهو القطاع العقاري، بمنأى عن الضريبة، وسوليدير جددت امتيازها الضريبي لمدة 15 أو 25 سنة، فيما لا تطرق للضريبة الموحدة على الدخل، والأماك البحرية لا تزال محتلة، وإذا كان الاقتصاد اللبناني مصنوعاً من أجل فئة تمثل 4% من الشعب اللبناني تتهرب من الضريبة، وكل الشرائح الأخرى تريد أن تتحمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فنحن في وضع شاذ ومجحف.

**4** بين زيادة الضرائب والخصخصة، أين يقع الخيار الصائب؟

إن الجدل في موضوع فرض الضرائب أو اعتماد الخصخصة هو جدال ملغوم، لأن الخصخصة تعني بيع أصول ثمينة للدولة، وبالتالي لا يمكن وضع خيارات تراوح بين التنازل عن هذه الأصول أو إجراء تعديلات في مستوى الرسوم والضرائب، وخصوصاً في ظل الابتزاز الذي يقوم به الفريق المناهض بالخصخصة للفريق الأكثر حرصاً على ممتلكات الدولة، وهذا الابتزاز قائم على وهم، إذ إن زيادة الضرائب حصلت بنسبة

ثمة استهتاراً كبيراً، وللأسف فإن الناخبين يعيدون إلى مواقع السلطة القوى السياسية نفسها، فيما المجتمع المدني واقع تحت نفوذ المساعدات الآتية من أوروبا وأميركا.

أما الأحزاب السياسية، وخصوصاً التي كانت معارضة، فهي بعيدة عن القضايا الاقتصادية، وعتبي عليها كبير جداً، فقد لاحظت في اتصالاتي مع أركان المعارضة أن عقلهم هو في القضايا الإقليمية الكبرى أو المناورات السياسية المحلية الضيقة، فشد انتباه هذه الزعامات إلى القضايا الاقتصادية صعب جداً، أما النقابات فغائبة تماماً.

**3** هل ترى أن موازنة عام 2010 تحاول رسم صورة جديدة عبر تجاهل ما حصل في الأعوام السابقة؟

- كلا، أسس موازنة عام 2010 لا تزال قائمة على النهج نفسه الذي اتبع في السابق، فخدمة الدين العام تمثل 47% من نفقات الموازنة، كذلك فإن هيكلية الضرائب لا تهدف إلى تناول الأرباح الرأسمالية أو الربعية الطابع، فأكبر مصدر



## موجبات

عرف لبنان موجتين لخفض الفوائد على الدين العام: الأولى خلال

ولايتي في حكومة سليم الحص، حيث نجحت بعد معركة مضنية مع البنك المركزي وجمعية المصارف، في خفض متوسط العائد على سند الخزينة من 22,5% إلى 14,14%.

والموجة الثانية أثار باريس 2، حين طلبت الحكومة من الجهات المانحة قروضاً ميسرة بفائدة 5% على 15 سنة، فاشترطت هذه الجهات خفض المصارف اللبنانية فوائدها

**1** لبنان حالياً على أبواب إقرار موازنة عام 2010، فكيف يمكن قراءة هذه المرحلة بعد 5 سنوات متتالية من دون موازنات وبعيداً عن القاعدة الاثني عشرية؟

لا يمكن قراءة هذه المرحلة إلا من زاوية واحدة، هي أن لبنان يعيش في حالة مستمرة من المخالفات الدستورية الكبيرة جداً، إذ إن عدم وجود موازنة مصدق عليها لا يعني أن الحكومة تستطيع أن تنفق كما تشاء، لأنّ ثمة قاعدة دستورية واضحة تقول إنه إذا تأخرت الحكومة في إقرار الموازنة، فلا يمكن أن تصرف سوى وفق القاعدة الاثني عشرية، أي وفق النفقات التي كانت معتمدة في آخر موازنة أقرت، أي وفق موازنة عام 2005، فكيف وصلنا إلى زيادة 83% من الإنفاق بين عام 2005 و2009؟ كيف يمكن درس الموازنة المقدمة حالياً بتأخير كبير وتقويمها، من دون أن تعلن وزيرة المال ماذا حصل في السنوات السابقة؟

أنا مستغرب جداً. يوجد مجلس نواب، لكن لا يوجد نائب واحد يسأل عن سبب زيادة النفقات بهذا الشكل وسبب عدم الالتزام

بالدستور. يوجد مجلس وزراء ناتج من وفاق وطني، ولا يوجد وزير يسأل وزارة المال ماذا حصل في السنوات الماضية، وأين ذهبت النفقات الإضافية!

**2** ما حصل في السنوات الماضية لم ينحصر في زيادة النفقات وعدم تطبيق الدستور في ما يتعلق بالقاعدة الاثني عشرية، إذ جرت زيادة اعتمادات لم تكن ملحوظة أصلاً في موازنة عام 2005، ومنها مثلاً اعتمادات الهيئة المنظمة للاتصالات، فكيف يمكن خرق القانون والدستور بهذه السهولة؟

الأكيد أنه استغني بالملحق عن آليات مراقبة الإنفاق العام، التي كانت هامشية في السابق. ففي قانون المحاسبة الحالي، المفروض أن تقدم وزارة المال قطع حسابات للسنوات التي لم يكن فيها موازنة ليصدق مجلس النواب على الإنفاق الذي حصل، لكن ذلك لم يحدث، والمفروض أن يراجع ديوان المحاسبة القيود ويبرئ ذمة الحكومة ووزارة المال في الحسابات. الواضح أن

## قطاعات

تأمين

## مجهودات «التأمين» ترتفع 13% وأرباحه تتراجع

ارتفعت جهودات قطاع التأمين في لبنان بنسبة 13,5% في عام 2008 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 3264 مليار ليرة، وفقاً للتقرير السنوي الثاني للجنة مراقبة هيئات الضمان، الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتجارة أمس. وقال وزير الاقتصاد محمد الصفدي: «مع هذا التقرير الثاني أصبحنا نسير بخطى ثابتة نحو مزيد من الشفافية في المعلومات والإفصاح المنتظم الذي سيسهم، بحسب رأينا، في ترسيخ قطاع الضمان في لبنان وتطوره». وبحسب الأرقام التي يتضمنها التقرير، زاد إجمالي الأقساط المكتتبة حوالي 15,7%، غير أن الأرباح الإجمالية للقطاع تراجعت حوالي 19 مليار ليرة إلى 55,6 مليار ليرة. وفي المقدمة الخاصة بالتقرير، قال الصفدي: «شهد عام 2008 أحداثاً متعددة كان لها تأثير على ربحية القطاع». وأوضح: «نجم عن الأزمة المصرفية الدولية والانخفاض الحاد في البورصات والارتفاع الملحوظ لسعر صرف اليورو مقابل

الدولار، والارتفاع الكبير لسعر النفط، تضخماً مفاجئاً سبب توتراً في نشاط الضمان على الحياة والفروع الأخرى». وأشار الوزير إلى «تأثير ضمان الحياة المرتبط ببرامج استثمار وتأثير ضمان الاستشفاء وضمان المركبات البرية، غير أن قطاع الضمان اللبناني برهن عن سهولة في التكيف». من جهته، رأى رئيس اللجنة وليد جنادري أن عام 2008 «كان غير اعتيادي، إذ إن قطاع الضمان اضطر إلى مواجهة تأثير الأزمة الدولية على القطاع المالي، وهي أزمة ارتدت أيضاً على نشاط كل قطاعات الضمان الأساسية، وتحديدًا الاستشفاء والحياة والسيارات». ولكن رغم ذلك، تابع جنادري، يمكن القول إن القطاع «كان مرناً ومتجاوباً. فقد شهدنا تاقلماً سريعاً لأقساط بوليصة الاستشفاء وردة فعل حديثة بشأن قسط ضمان السيارات، مع تعديل لهذا القسط وتطبيق اقتطاع متزايد (حسم) على المطالبات».

(الأخبار)

نقل

## حاويات المسافنة كبحت نمو تداول المرفأ

مجموعها 77290 حاوية نمطية مقابل 76888 حاوية، أي بنمو نسبته 1%، وذلك بفضل ارتفاع حركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي، التي بلغت 26050 حاوية نمطية مقابل 22792 حاوية، أي بارتفاع نسبته 14%. وقال زحور إن «نمو حركة الحاويات والبضائع والسيارات المستوردة برسم الأسواق اللبنانية، انعكس إيجاباً على المجموع العام للواردات المالية، حيث ارتفعت إلى 271,9 مليون دولار في آذار الماضي، مقارنة بـ233,3 مليون دولار في آذار 2009، أي بارتفاع قدره 38,546 مليون دولار، ونسبته 17%». وتوزع المجموع المستوفي في المرفأ خلال آذار الماضي على الشكل الآتي: واردات جمركية 151,2 مليون دولار، ضريبة على القيمة المضافة للواردات 107 ملايين دولار، واردات مرفئية 13,3 مليون دولار، واردات رئاسة الميناء 266 ألف دولار.

(الأخبار)

مثل استمرار تراجع حركة الحاويات برسم المسافنة السبب المباشر لانخفاض المجموع العام للحاويات التي تداولها مرفأ بيروت خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2009، حسبما أوضح رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت إيلي زحور. وفي المقابل، تابعت حركة الحاويات المستوردة برسم الأسواق المحلية نموها مسجلة زيادة ملموسة، وفقاً لزحور، الذي جاء تصريحه تعليقا على النتائج التي حققها مرفأ بيروت خلال آذار الماضي، والتي أظهرت أن حركته الإجمالية ووارداته المالية جاءت أكبر مما كانت عليه في الشهر نفسه من العام الماضي. فقد بلغ المجموع العام للبضائع التي تداولها المرفأ، استيراداً وتصديراً، 595 ألف طن مقابل 576 ألف طن في آذار 2009، أي بارتفاع نسبته 3%، ومجموع السيارات 8153 سيارة مقابل 7937 سيارة أي بزيادة نسبتها 3% أيضاً. كذلك استعادت حركة الحاويات نشاطها فبلغ